

وزارة العدل

قرار وزير العدل رقم ٧٧١٩ لسنة ٢٠١٣

وزير العدل

بعد الاطلاع على الإعلان الدستوري الصادر بتاريخ ٨ يوليو لسنة ٢٠١٣ :
وعلى قانون الإجراءات الجنائية رقم ١٥٠ لسنة ١٩٥٠ وتعديلاته :
وعلى قانون المرافعات المدنية والتجارية رقم ١٣ لسنة ١٩٦٨ وتعديلاته :
وعلى قانون السلطة القضائية رقم ٦٤ لسنة ١٩٧٢ وتعديلاته :
وعلى كتاب السيد المستشار النائب العام المؤرخ ٢٠١٣/٩/٢٨ :
وبناءً على ما عرضه السيد المستشار مساعد وزير العدل لشئون إدارة المحاكم :

قرر :

(المادة الأولى)

نقل مقر نيابة ساحل سليم الجزئية ، التابعة لنيابة جنوب أسيوط الكلية إلى الطابقين الثاني والثالث العلوين بمركز شباب ساحل سليم «نزل الشباب» الكائن بشارع الجنائن بحرى البلد - أمام مكتب بريد ساحل سليم - مدينة أسيوط - محافظة أسيوط ، بدلاً من مقرها الحالى .

(المادة الثانية)

نقل مقر نيابة الغنايم الجزئية ، التابعة لنيابة جنوب أسيوط الكلية إلى الطابقين الثاني والثالث العلوين بمجمع محاكم صدفا الجزئية الكائن بمدينة صدفا - شارع الجيش - مدينة أسيوط - محافظة أسيوط ، بدلاً من مقرها الحالى .

(المادة الثالثة)

على الإدارات المختصة بوزارة العدل والنيابة العامة تنفيذ هذا القرار .

(المادة الرابعة)

يُنشر هذا القرار بالواقع المصرية ، ويُعمل به اعتباراً من يوم الثلاثاء الموافق ٢٠١٣/١٠/٨
صدر في ٢٠١٣/١٠/٣

وزير العدل

المستشار / عادل عبد الحميد